الجودة الاقتصادية لقواعد القانون الدولي الخاص

م. د. نـجلاء عبد حسن
n.a.a.law.88@gmail.com
جامعة القاسم الخضراء

الملخص:-

هو محاولة للجمع المفيد بين لونين من العلوم الاول علم القانون والثاني علم الاقتصاد لإنتاج لون جديد والوصول لذلك يكون من خلال الكشف عن علاقة كل علم بالأخر، وعن التأثير المتبادل بين العلمين وهو ما سيوضح الدور الوظيفي للعلاقة بين قواعد القانون الدولي الخاص من خلال تأثيرها في إدارة اموال الدولة (زيادة رأس المال البشري الاجنبي) وتنويعه مع زيادة رأس المال الوطني لذا وقبل الخوض فيما تقدم لابد من التعريف بالدراسة وبيان أسباب اختيارها واشكاليتها وفرضيتها ومنهجيتها وهيكليتها وهو ما سنتعرف عليه تباعا.

الكلمات المفتاحية: الجودة الاقتصادية، قواعد القانون الدولي الخاص، التنمية الاقتصادية.

The economic quality of the rules of private international law

Dr. Najla Abdul Hassan
Al-Qasim Green University

Abstract:-

It is an attempt to combine two types of sciences, the first is law and the second is economics, to produce a new type. This can be achieved by revealing the relationship between each science and the other, and the mutual influence between the two sciences, which will clarify the functional role of the relationship between the rules of private international law through their impact on the management of state funds (increasing foreign human capital) and diversifying it with increasing national capital. Therefore, before delving into the above, it is necessary to define the study and explain the reasons for choosing it, its problem, hypothesis, methodology and structure, which we will I learn about in sequence.

Keywords: *Economic quality, private international law, economic developmentearn about in sequence.*

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة:ـ

أولاً: موضوع البحث

إنَّ جودة أي شيء أو موضوع تعتمد على مقدار المخرجات المفيدة التي ينتجها كلّ منهم في الحياة الإنسانية، وإنَّ جودة القانون الدوليّ الخاص يقتضي أن تقاس على أساس ذلك، فالعلاقة الوظيفية بين قواعد القانون الدولي الخاص والحياة الاقتصادية للدولة أو الافراد تبرز من خلال بيان تأثير تلك القواعد وتأثرها في إدارة الموارد العائدة للدولة أو الافراد، وعند الاطلاع على قواعد القانون الدولي الخاص سنكشف فيما إذا كانت قواعد الجنسية والموطن أو قواعد الاختصاص القانوني أكثر تناسباً مع إدارة الموارد البشرية أو مع إدارة الموارد المادية والمالية أو أنَّ كلّ نوعٍ من القواعد سيختص بنوع من الموارد، وإنَّ الحصول على نتيجة في هذا المجال سيساعد على زيادة رأس المال الأجنبي والوطني من خلال إيجاد مقدار التلاقي بين نوع من قواعد القانون الدولي الخاص (تنازع الاختصاص التشريعي وتنازع الاختصاص القضائي الجنسية الموطن) لنوع من الموارد، مقابل هذا التأثير سنكشف في البحث عن تأثر إدارة الموارد في قواعد القانون الدولي الخاص من خلال وجود أنواع من الأموال (الأموال المادية والمعنوية) فإدارتها النوعية تتطلب تحسين وإصلاح منظومتها التشريعية وتنويعها.

إنَّ العلاقة الوظيفية بين القواعد والحياة الاقتصادية والموارد ستكون بطريقة تبادلية متداخلة ومتفاعلة بين كل هذه الموضوعات، فكلٌ منهما يؤدي وظيفة في الآخر على النحو المتقدم، ولضمان هذه الوظيفة التبادلية لا بدَّ من المحافظة على المال العام بمراقبة مشددة (ايرادات ونفقات) في ادارته من خلال تقنية نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وبما يضمن مخرجات تصب في تحقيق التنمية في النهاية وهنا ستتحقق علاقة اخرى بطريقة عكسية فكلما انخفض مؤشر الفساد ارتفع مؤشر التنمية فستتحقق علاقة اخرى تبعية بين التنمية والفساد.

ثانيا: أسباب اختيار موضوع البحث:

إنَّ السبب في اختيار موضوع البحث هو أنَّ قواعد القانون الدولي الخاص تختلف باختلاف الدول من حيث العدد ومن حيث النوع وهذا الاختلاف ينتج عنها اختلاف في كيفية إدارة الموارد البشرية والمادية الفردية والجماعية فنجد دول تفوقت في هذا الجانب ودول كان أدائها ضعيفاً فجودة القواعد الاقتصادية ستتفاوت بين الدول تبعا لذلك وهو ما سنقوم بالكشف عنه في هذا البحث .

ثالثا: مشكلة موضوع البحث:

إنَّ إشكالية البحث تتمحور حول مدى فاعلية ونشاط قواعد القانون الدولي الخاص في إدارة الموارد العائدة للدولة والأفراد، و تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية إشكاليات فرعية يتم الاجابة عنها في هذا البحث من خلال بيان الاليات الواجب اتباعها لتحقيق تلك الغاية خلال بيان المقصود بالتنمية ومكافحة الفساد وأثرها في إدارة الموارد وكيفية توظيف قواعد القانون الدولي الخاص لتلافي هذه المعوقات من خلال الكشف عن العلاقة الوظيفية بين قواعد القانون الدولي الخاص وادارة الموارد لنصل في النهاية إلى الكشف عن وجود تكاملية بين تلك القواعد من عدمها.

رابعاً: فرضية موضوع البحث:

إنَّ الإدارة الأمثل لمواد الدولة والأفراد يكون من خلال وسيلتين؛ الأولى المحافظة على أموال الدولة باستخدام تقنية مكافحة الفساد ودور قواعد القانون الدولي الخاص فيها والأخرى من خلال تعظيم موارد الدولة من خلال التنمية وبكافة صورها سواء تنمية بشرية أو اقتصادية أو مستدامة وبما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة ودرجة قوة قواعد القانون الدولي الخاص فيها أيضاً .

خامساً: خطة البحث:

المبحث الأوّل: تأثير عدد القواعد في جودة القانون الدولي الخاص

المطلب الأوّل: التأثير المتداخل بين قواعد القانون الدولي الخاص والحياة الاقتصادية.

الفرع الأوّل: التكامل بين قواعد القانون الدولي الخاص والموارد الاقتصادية.

الفرع الثاني: تطبيقات التكاملية بين قواعد القانون الدولي الخاص وادارة الموارد.

المطلب الثاني: تفاوت التفاعل بين القواعد القانونية والاقتصادية بين الدول

الفرع الأوّل: التفاوت الاقتصادي بين الدول

الفرع الثاني: تأثير حركة الاشخاص والاموال عبر الحدود في درجة التفاوت

المبحث الثاني: معايير الجودة الاقتصادية لقواعد القانون الدولي الخاص.

المطلب الأوّل: أنواع معايير الجودة الاقتصادية للقواعد

الفرع الأوّل: المعايير القانونية

الفرع الثاني: المعايير الفنية

المطلب الثاني: تأثير التكامل بين قواعد القانون الدولي الخاص في إدارة الموارد

الفرع الاول: التكامل في اطار المسائل.

المبحث الأوّل

تأثير عدد القواعد في جودة القانون الدولي الخاص

إن مسار العلاقة بين قواعد القانون الدولي الخاص وقواعد إدارة اموال الدولة تعكس جودتها بشكل عمودي وتباين قوتها بين الدول تعكس جودتها افقيا، وهناك مستويات من التفاعل التأثير والتأثر بينهما، فالسؤال الذي يطرح هنا ما هي القواعد المؤثرة والمتأثرة؟ ان الاجابة عن ذلك تتمثل في ان الاسبقية في التأثير وهنا نجد ان القواعد المتعلقة بإدارة أموال الدولة هي الاسبق في التأثير في قواعد القانون الدولي

الخاص ويعود السبب في ذلك إلى ان الدولة كانت في البداية موجهة نشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى إدارة الموارد المادية والبشرية الوطنية بشكل عام، وما إن بدأت الدولة تطمح في تعمير سكانها من خلال منح الجنسية المكتسبة وإضافة فئات نوعية متطورة، ظهر دور لقواعد القانون الدولي الخاص المعنية بالجنسية لتطوير المورد البشري الوطني، وحيث انها لم تجعل نفوذها قاصر على المورد البشري الوطني الاصيل انما ادمجت معه المورد البشري الاجنبي المتكون بفضل نظام التجنس الخاص أو العادي وصولا إلى تحقيق حالة من التفاعلية بين الموردين، وبما يعود بالنفع على أموال الدولة بالأنماء، وبالمثل قامت الدولة عن طريق نافذة قواعد الإقامة في تنشيط جذب الأجنبي كمورد بشري اجنبي اضافي للمورد البشري الوطني، وبالتالي تكونت موارد بشرية وطنية واجنبية نوعية وكمية لتمثل بمجموعها اموال الدولة وهنا سجلت قواعد القانون الدولي الخاص اول حضور في الجودة الاقتصادية .

المطلب الأول: التأثير المتداخل بين قواعد القانون الدولي الخاص والحياة الاقتصادية

ان التفاعل والتأثير المتبادل اعلاه يتحقق في اعلى مستوى كلما حققت الدولة تفاعل بين الموضوعين اعلاه، وان تلك المرونة تتحقق في تكييف الدولة قواعد القانون الدولي الخاص لقواعد إدارة الموارد[1] الاقتصادية بشرية أو مادية عبر منظومة تشريعاتها المعنية بالتأمين والاستثمار والعمل ومكافحة الفساد، ان تحقيق ذلك يتطلب ارتفاع في سقف عدد القواعد المعنية بالقانون الدولي الخاص مقابل عدد القواعد المعنية بإدارة الموارد، فكلما كانت القواعد متطورة في الإدارة من الناحية البشرية والمادية فإن ذلك يتطلب تطوير قواعد القانون الدولي الخاص

(١) الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد، د.حسن حنتوش وعقيل كريم، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الخامسة العدد الثالث، ٢٠١٣، ص٦. وينظر ايضاً: د. نعمات محمد صفوت، دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد، من الرابط الالكتروني: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_

للاستجابة لها. لنصل في النهاية إلى كم ونوع من القواعد اعلاه[1].

الفرع الأول: التكامل بين قواعد القانون الدولي الخاص والموارد الاقتصادية

إن اندماج وتفاعل القواعد على النحو المتقدم يخلق حالة من التوازن والتكامل بينهما. فالتكاملية تضفي تفاعل وتناسق مرن بين كل هذه القواعد، وهنا لابد أن تكون قواعد القانون الدولي الخاص ذات خصوبة عالية، ومتهيئة للاستجابة لقواعد إدارة أموال الدولة وأن الأخيرة يقتضي ان تكون ذات قوة فنية وعملية لاحتواء المكاسب البشرية والمادية الوطنية والاجنبية للقواعد الاولى، وبالنتيجة أن اهم خصيصة لقواعد القانون الدولة الخاص في طار هذا التكامل، هي مرونتها وقابليتها للتكييف حسب المتغيرات البشرية والمالية، مقابل ذلك تحتفظ قواعد إدارة اموال الدولة بخصيصة عموميتها وامتدادها واستجابتها لاستقبال الأموال والأشخاص. إذا إن القواعد الاولى تتصف في مرونتها وتكييفها للمتغيرات في الموارد البشرية النوعية، ومن خلالها تسعى الدولة إلى جذب المورد البشري النوعي الموجود في العالم أما لغرض تجنيسه ودمجه وطنيا كعنصر بشري أو مال مادي، أو لغرض الاستفادة من كفاءته وخبراته بدمجه في بلد إقامته كعنصر بشري[2]، وفي الحالتين سوف يستفاد منه كمورد بشري في شخصه أو مورد مادي في ماله، إضافة إلى جذب رؤوس اموال الأجنبية لغرض الاستثمار من خلال قواعد الاختصاصين التشريعي والقضائي، كما يجب أن تكون قواعد إدارة الأموال مظلة تستظل بها كل الموارد، أيا كانت طبيعية أو مادية أو بشرية، فقواعد القانون الدولي الخاص تقوم بما يشبه جلب المواد الخام لمعمل قواعد إدارة الاموال بتحولها إلى مواد مصنعة على شكل رأس مال بشري أو مادي أو معا، فالقواعد الاخيرة تستقبل مادة خام لصناعتها وطرحها كإنتاج يتناسب مع سوق العمل، فوجود قواعد تستقبل الموارد المادية والبشرية (قواعد القانون

(١) أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره، د.محمد عبدالحميد العلوي، بحث منشور في مجلة تهامة، العدد العاشر،٢٠١٦، ص ١٤٩.

(٢) محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه - القانون الخاص في معهد العلمين - الدكتور عبد الرسول عبد الرضا، ٢٠٢٤

الدولي الخاص) وغياب الاليات الصناعية(قواعد إدارة الاموال) التي تحول هذه المادة الخام إلى موارد ودمجها بالثروات الوطنية (استثمار، عمل، تامين، تجارة)، فتقدم الاولى مقابل تراجع الثانية لا يتحقق معه مقصود البحث والعكس هو الصحيح[1]، والحل يجب أن يكون التطور والملائمة والتكييف ممتد في القواعد من النوعين، وهذا هو الوضع المثالي الموجود في فرنسا على سبيل المثال وليس الحصر، فقانون الشفافية في الحياة العامة لعام ٢٠١٣، فالدولة هنا تعرض ما تقوم به من نشاطات اقتصادية لجمهور الشعب، لكي يكون الاخير مقيما وناقد لها وهو يدل على تفاعل بين ما تجنيه من موارد بشرية عبر قواعد القانون الدولي الخاص، وما تحوله إلى اموال بفضل قواعد إدارة أموال الدولة، كذلك القوانين التي تتعلق بالبرمجة والتنمية الشاملة وعدم المساواة العالمية فهو ممتد إلى خارج محيطهم كدولة فهم يطمحون إلى تحقيق المساواة على مستوى العالم، كذلك القوانين المتعلقة بتغيير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات البيئية، لما له من اهمية في مجال التنمية البشرية تنعكس على التنمية الاقتصادية، وفي مصر توجد هناك محاولات لكنها أقل مما في فرنسا وافضل مما هو في العراق[2]، من جانب اخر نجد ان بريطانيا لديها محاولات تكاد تكون مقاربة لفرنسا، وايضا دول الاتحاد الأوروبي من الاتفاقيات كتشريع اوربي (القانون الأوروبي) وهو مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بالزواج الطلاق والبيع الدولي للمنقول والبضائع والاجراءات و المعنية بالالتزامات التعاقدية لعام ١٩٨٠ وتلك المعنية بالالتزامات غير العقدية لعام ٢٠٠٧. لتشكل بمجموعها منظومة متكاملة من القواعد المعنية بتنازع الاختصاص التشريعي أو القضائي تتجاوب مع القواعد المعنية بإدارة الاموال.

(١) الاساس الاقتصادي لمنح الجنسية، احمد محمد فاضل، دراسة قانونية مقارنة، كلية القانون، جامعة القادسية،٢٠٢٠،ص٤١. وانظر في نفس المعنى بنيامين هيكنز، التنمية الاقتصادية، دار الكتب المصرية، مصر،٢٠٢٠،ص١٥٧.

(٢) انعكاس التكاملية في موضوعات القانون الدولي الخاص، أ . د . عبد الرسول الأسدي، بحث غير منشور ' ص٣ .

وحسب ما تقدم يمكن القول ان هنالك قواعد ذات جنبة شخصية يمكن ان تسمى بالقواعد الشخصية، وقواعد ذات جنبة اقليمية تسمى بالقواعد الاقليمية، فالأولى تتعلق بالأشخاص والثانية في الغالب تتعلق بالأموال والافعال والاشكال، ومن الممكن ان تكون هنالك قواعد مختلطة تجمع الجانبين الشخصي والمالي ويظهر انعكاس هذه القواعد على إدارة الدولة من خلال كسب المورد البشري بالقواعد الشخصية، وكسب الموارد المادية بالقواعد الاقليمية، وبذلك سوف تتفاعل مخرجات القواعد الشخصية والاقليمية والمختلطة مع القواعد المتعلقة بالموارد البشرية والمادية الاجنبية، فناتج التفاعل يتحقق في ايجاد قواعد قانونية ذات جدوى اقتصادية اي قواعد قانونية منتجة اقتصاديا وليس فقط قواعد قانونية تستهدف حل النزاع انما ما وراء حل النزاع اي ليس فقط كسب بشر انما ما وراء كسب البشر، وبتالي استثمار قواعد القانون الدولي الخاص بالتفاعل مع قواعد إدارة اموال الدولة، لنحصل على استثمار هذا التفاعل فالمادة الخام هي عبارة عن قواعد من هذه الفئة وتلك والمصنعة هي عملية التفاعل والدمج فيما بينهما والمصنع هي الدولة. وهنا ستتحقق نتيجة التكامل[1].

إن قانون كل دولة يفترض ان يتضمن قواعد من النوعين على الوصف المتقدم، تتفاعل وتتكامل بطريقة غير مرئية مهمتنا هو الكشف عنها واظهارها، فالمشرع لم ينص صراحة على ان هذه القواعد من هذا الصنف تتفاعل أو تستجيب لقواعد اخرى، فأموال الدولة تنمو بحسب نسبة التفاعل بين القواعد اعلاه.

الفرع الثاني: تطبيقات التكاملية بين قواعد القانون الدولي الخاص وادارة الموارد

إنَّ التكاملية تعني ان تستظل العلاقة تحت مظلة عمل منتج في الجانب الاقتصادي المالي المادي الطبيعي وهو ما حصلت عليه لدول المتقدمة، ففي اطار قواعد الجنسية نبحث عما يقابلها من قواعد إدارة الموارد، فأموال الدولة ممكن ان تكون بشرية وممكن ان تكون مادية مثل قانون تنظيم اعمال التأمين رقم ١٠ لسنه ٢٠٠٥، مثل قانون التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ ذات ارتباط عالي بقواعد تنازع

(١) جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد، د. محمد فتحي محمد إبراهيم، بحث منشور في مجلة روح القوانين - العدد الثالث والتسعون - إصدار يناير ٢٠٢١، ص٦٥٠

الاختصاص التشريعي والقضائي من جهة وقواعد الإقامة من جهة اخرى باعتباره يدير اموال مادية، كذلك قانون الاستثمار يقترب ويلائم مع قواعد الإقامة وقواعد تنازع الاختصاص القضائي واوضح صورة للتفاعل تظهر في اطار التحكيم[1]، مقابل ذلك تقترب قواعد قانون العمل في إدارة الموارد البشرية من قواعد الجنسية، ونفس الحالة فان قواعد مكافحة الفساد في تنظيم نشاط المورد البشري والمادي تقترب من قواعد الجنسية عن طريق منع مزدوج الجنسية يتولى مستوى امني رفيع اذ قد يؤثر على المصلحة العامة وقواعد تنازع الاختصاص التشريعي، فالمقاربة والتلائم بين القواعد من النوعين يأتي من خلال المشتركات التي تجمعهما والتي تتمثل في طبيعة الموضوع كونه شخصي أم مالي[2].

إن هذه القواعد بتفاعلها تكون ادوات لتخزين وتعبئة الدولة بالموارد البشرية والمادية الوطنية والاجنبية وان هذه الحزمة من الموارد تشكل اغناء وانماء لأموال الدولة.

وعليه نصل إلى ما يأتي:

قواعد القانون الدولي الخاص	قواعد إدارة اموال الدولة	حاصل التفاعل بين القانونين
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد الاستثمار	راس مال مادي في الغالب
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي واعد الاقامة	قواعد العمل	راس مال مادي في الغالب
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد التامين	راس مال مادي
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد حماية المستهلك	راس مال مادي وبشري
قواعد الجنسية	قواعد إدارة الجودة	راس المال البشري والمادي الاجنبي والوطني

(1)LOI n° 2021-1031 du 4 août 2021 de programmation relative au développement solidaire et à la lutte contre les inégalités mondiales > https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043898536/

(٢) سلطات واجراءات الكشف عن المخالفة المالية – دراسة في التشريع الفرنسي، سيف محمد محسن، د. تغريد محمد قدوري، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية/ المجلد ٣٧ /الجزء الأول/ كانون الثاني، ٢٠٢٣، ص٦٣٩.

المطلب الثاني: تفاوت التفاعل بين القواعد القانونية والاقتصادية بين الدول

إنَّ حاصل التفاعل بين القواعد القانونية والاقتصادية في التطبيقات التي تحصلت لنا اعلاه سيتفاوت حسب الدول افقيا فتارة يكون مرن في بعضها واخرى يكون جامد في البعض الاخر ولأجل الاحاطة بذلك فلابد من بحث الموضوع في فرعين على النحو الاتي:

الفرع الأول: التفاوت الاقتصادي بين الدول

تنعكس التنمية بكافة انواعها على الحياة الاقتصادية للدول فكلما بلغت التنمية مراحل متقدمة في الدول سيلقي بضلاله على القواعد الاقتصادية وسرعة استجابتها للقواعد القانونية فيأخذ التفاعل طابع مرن في حين يكون التفاعل في اطار الدول النامية موزع إلى قسمين تفاعل متواضع وتفاعل جامد[1]، والسبب في ذلك يعود إلى تواضع القواعد الاقتصادية والقانونية في البعض منها والجمود في البعض الآخر[2].

إن التنمية تأخذ اشكال متنوعة ولكل شكل قواعده الاقتصادية التي تتفاعل بدرجة معينة مع قواعد القانون الدولي الخاص ومنها التنمية البشرية التي تعني زيادة الخيارات المتوفّرة للأفراد، وتشمل ثلاثة خيارات رئيسيّة، وهي توفير حياة صحيّة وبعيدة عن الأمراض، وزيادة انتشار المعرفة، وتوفير الموارد التي تُساهم في وصول الأفراد إلى مستوىً حياتيٍّ لائقٍ كما تهدف إلى زيادة كميّة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها؛ عن طريق زيادة المهارات والمُؤهّلات البشرية وهي تسعى إلى توسيع خبرات البشر وقدرتهم على العيش الكريم وتوسيع المشاركة الديمقراطية[3] وان ابلغ

(١) التنمية الاقتصادية دار الكتب المصرية، بنيامين هيجنز، مصر، ٢٠٢٠، ص١٥٧.

(٢) تطور العلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي، د.فلاح خلف الربيعي، شبكة الاعلام العراقي، جريدة الصباح، العراق - بغداد، ٢٠١١/٦/٩.

(٣) تعرف التنمية بانها ظاهرة تتداخل فيها الجهود المادية والبشرية بكل تفاصيلها الاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية. للمزيد ينظر اضاءات في التنمية البشرية، وقياس دليل الفقر الدولي، د. وسن عبد الرزاق حسن، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص١٧.

تفاعل وتكييف مع قواعد هذا النوع من التنمية نجده في قواعد الجنسية فتختلف دور القواعد المتفاعلة باختلاف طبيعتها. فالقواعد ذات الطبيعة المرنة لها تأثير ايجابي في تحقيق الجودة الاقتصادية، وبالمقابل يتراجع دور القواعد ذات الطبيعة الجامدة في تحقيق تلك الجودة، ونذكر على سبيل المثال المادة (٢١-١٩/٦)[1] من القانون المدني الفرنسي والتي اعطت للأجنبي حق التجنس دون شروط إذا ادى خدمات استثنائية وهذا من شانه تحقيق تنمية بشرية واقتصادية في ذات الوقت، كما ان التشريعات المصرية قد تناولت اكتساب الجنسية المصرية بشرط الاستثمار في الدولة المصرية، اذ صدر قانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٨ الملغي والذي عدل احكام قانون دخول واقامة الاجانب في جمهورية مصر العربية المرقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ وقانون الجنسية المصرية المرقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥، اذ اضاف هذا القانون المادة (٤ مكررة) إلى قانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥[2]، ويمتد تأثير التنمية الاقتصادية إلى قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص

(1) (6° L'étranger qui a rendu des services exceptionnels à la France ou celui dont la naturalisation présente pour la France un intérêt exceptionnel. Dans ce cas، le décret de naturalisation ne peut être accordé qu'après avis du Conseil d'Etat sur rapport motivé du ministre competent)

(٢) للتنمية انواع منها التنمية البشرية: هي عمليّة زيادة الخيارات المتوفّرة للأفراد، وتشمل ثلاثة خيارات رئيسيّة، وهي توفير حياة صحيّة وبعيدة عن الأمراض، وزيادة انتشار المعرفة، وتوفير الموارد التي تُساهم في وصول الأفراد إلى مستوىً حياتيٍّ لائقٍ كما تهدف إلى زيادة كميّة الخيارات المتاحة للنّاس وحجمها؛ عن طريق زيادة المهارات والمُؤهّلات البشرية وهي تسعى اى توسيع خبرات البشر وقدرتهم على العيش الكريم وتوسيع المشاركة الديمقراطية، ويعد التطوير والتنمية الذاتية جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن تحقيق التنمية البشرية إلا في إطار مناخ يضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحرية الإبداع والاحترام المتبادل، والامتثال إلى مبادئ حقوق الإنسان للمزيد ينظر . التنمية الريفية واثرها على الاستيطان الريفي في ناحية المدحتية، سماح ابراهيم شمخي، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية في كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، المجلد ١،العدد ١٨، ص٢٠٩.و مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، خالد صالح عباس، جلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، المجلد ٢١، العدد، ٢، ٢٠١٣، ص ٦٢٠.

التشريعي والقضائي فهي الاكثر تكييف لهذا النوع من التنمية وللأسف الشديد لم يحسن المشرع العراقي بالقدر الكاف في تحقيق التفاعل بين القواعد القانونية والاقتصادية عبر المنظومة التشريعية المعنية بشؤون الجنسية والاقامة وكان يفترض ان تنهض المؤسسات الاجتماعية بذلك[1].

الفرع الثاني: التأثير المتفاوت بفعل حركة الاشخاص والاموال عبر الحدود

ان الحركة العالمية للاقتصاد تعتمد على مقومات بعضها يتعلق بالجانب الشخصي والاخرى تتعلق بالجانب المالي فهذه المقومات اقتصادية ولكن تدخل ضمن اطار قانوني ويقتضي ان توظف توظيف اقتصادي قانوني ولعل اقوى وعاء لتفاعلها هي قواعد القانون الدولي الخاص وهنا يثار تساؤل حول هل ان زيادة عدد القواعد في اطار القانون الدولي الخاص وفي اطار الادارة الاقتصادية لأموال الدولة اسبق من حركة الاجنبي عبر الحدود؟ ام ان حركة الاجنبي اسبق من عدد هذه القواعد؟ ان

➔ والتنمية الاقتصادية: ويقصد بها إيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية والتي تتزايد بشكل مستمر ينظر بحث منشور على الربط التالي

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2018_03_06!08_49_50_PM.docx

والتنمية المستدامة: وهي "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ينظر دور البيئة والتنوع البيولوجي في التنمية المستدامة، د. وفاء غازي القيسي، جامعة النهرين، كلية العلوم، ص٢١٠. واخيرا التنمية الشاملة هي التركيز على جميع مواطن الضعف في المجتمع سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، أي انها تهدف في أي بلد إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي و زيادة الدخل القومي و الفردي وتفجير الطاقات الكامنة لدى الافراد وفتح افاق الابداع والابتكار امامهم ينظر التنمية و التلوث، د.حسين وحيد عزيز الكعبي، بحث منشور في مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ١٩، ٢٠١٥، ص ١١٣.

(١) التنمية و التلوث، د. حسين وحيد عزيز الكعبي جامعة بابل، كلية التربية الاساسية، ص١٠٩.

الاجابة على التساؤل من الناحية التاريخية نجد ان حركة الاجنبي على اراضي الدولة هي الاسبق ونمو حركة القواعد تأتي لاحقا، ومثاله قانون الشعوب في العهد الروماني الذي ظهر بعد القانون المدني وكان سبب ظهوره زيادة عدد الاجانب في الامبراطورية الرومانية، فبعد ان كان القانون المدني ينظم وضع الرومان احتاجت الامبراطورية لقانون اخر ينظم وضع الاجانب (علاقة الاجانب بالرومان أو علاقة الاجانب ببعضهم)[1].

ومن اجل تحقيق اعلى مستويات التفاعل بين القواعد في الاطار اعلاه فلابد من ان تكون العلاقة بينها طردية اي يجب ان يكون هناك تناسب بين عدد قواعد القانون الدولي الخاص وعدد قواعد إدارة اموال الدولة، والسبب وراء ذلك لان ما يستقبل اقتصاديا عبر القواعد الاولى من موارد بشرية ومادية يقتضي ان يقابله قانونيا قواعد تحول تلك المورد من مواد خام إلى ان موارد اقتصادية مفيدة للدولة فلابد ان يكون هناك توازن بين عدد القواعد المستقبلة للمورد(الاولى) مع عدد القواعد المدمجة لهذا المورد(الثانية)، ونستطيع بهذه المناسبة القول ان الدول المتقدمة تعكس نموذج لهذه العلاقة في حين تأخرت الدول النامية عن ذلك.

المبحث الثاني

معايير الجودة الاقتصادية لقواعد القانون الدولي الخاص

إنّ عدد قواعد القانون الدولي الخاص وتنوعها يعكس استجابات متنوعة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في العلاقات الخاصة الدولية[2] ولأجل بيان هذه الاستجابة لابد من عرض تفصيلي لهذه المعايير ومن ثم تقييم جودتها وذلك من خلال مطلبين:

(١) أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره، د. محمد عبدالحميد العلوي، بحث منشور في مجلة تهامة، العدد العاشر، ٢٠١٦، ص١٤٩.

(٢) دور قواعد القانون الدولي الخاص في تحقيق التنمية، د. عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، بحث غير منشور، ص١١-١٢.

المطلب الأول: انواع معايير الجودة الاقتصادية للقواعد

لابد من تقييس وتعيير قواعد القانون الدولي الخاص وفق معايير نوعية للوصول إلى مدى فاعليتها وصلاحيتها لتفعيلها وعليه سنبحث الموضوع من خلال فرعين:

الفرع الأول: المعايير القانونية

إنَّ هذه المعايير وان كانت تختلف من دولة لأخرى ومن مسائل لأخرى الا انها تنتهي إلى نفس النتيجة من حيث الكشف عن وزنها في تفعيل قواعد القانون الدولي الخاص وهي نوعين:

أولاً: المعيار الشكلي و يقوم هذا المعيار على عدد القواعد [1]،فعلى مستوى الدول وحسب المعيار الشكلي فأن عدد القواعد يعتمد على توجه الدولة فيما إذا كانت تعتمد الاتجاه الذي يقصر القانون الدولي الخاص على تنازع الاختصاص التشريعي فقط ام الاتجاه الذي يستوعب تنازع الاختصاصين التشريعي والقضائي ام كونه شامل وواسع يضم بين دفتيه الجنسية والاقامة والتنازع بجناحيه. فالعدد سيكون في الاتجاه الاول اقل من الثاني في حين سيتفوق الثالث عليهما معا[2].

وحسب المعيار الشكلي فأن الدول النامية لاسيما العربية وبعض الدول الاوربية ستتفوق في عدد القواعد وتتراجع في الدول المتقدمة (بريطانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة الامريكية).

ثانياً: المعيار الموضوعي: هذا المعيار ينصرف إلى تحول أو دمج أو مزج القواعد من النوعين (قواعد القانون الدولي الخاص مع قواعد إدارة الموارد).

(١) القانون الدولي الخاص، د، ممدوح عبد الكريم، المكتبة الوطنية، بغداد،١٩٧٣، ص٩.

(٢) اتفاقية نيويورك وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، د .فوزي محمد سامي، مجلة التحكيم العربي العدد الأول، الطبعة الثالثة ص٨٧.

فهنا لا يعتمد اتجاه الدولة في الكشف عن مقدار القواعد انما العدد الفعلي يتحقق بفعل كون الدولة جاذبة ام طاردة للسكان، مستوردة ام مصدرة للسكان، جاذبة ام طاردة لرؤوس الاموال، تكثر فيها الاستثمارات الاجنبية من عدمه، مدى توافر اليات التحكيم، مصادقتها على الاتفاقيات الدولية، تعدد القوانين المعنية بوضع الاجنبي الموضوعي والاجرائي، الاعتبارات التاريخية والثقافية فيما إذا كانت من الدول الاستعمارية[1].

استنادا لكل هذه العوامل تتكون لدينا قواعد قانون دولي خاص نشطة يعتمد نشاطها على الاعتبارات المتقدمة (جاذبة أو طاردة... الخ) وعلى اساس ذلك تنشط أو تخمل قواعد إدارة اموال الدولة.

لنصل إلى حالة من التفاعلية بين قواعد القانون الدولي الخاص وقاعدة إدارة اموال الدولة نحصل بعدها على نتيجة تتمثل في ان تكون قواعد قانون الدولي الخاص منتجه اقتصاديا ومتكيفة مع قواعد إدارة اموال الدولة اي مرنة في الاستجابة والتكييف[2].

وحسب المعيار الموضوعي تتفوق قواعد القانون الدولي الخاص وقواعد إدارة اموال الدولة في الدول المتقدمة وتتراجع في الدول النامية.

ونخلص من خلال ما تقدم ان اعتماد المعيار الموضوعي هو الذي يحقق الجدوى الاقتصادية لموضوع البحث لأنه سيجمع بين طياته القواعد من الفئتين أو

(١) الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد، د. حسن حنتوش وعقيل كريم، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الخامسة العدد الثالث، ٢٠١٣، ص٦. وينظر ايضاً: دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد، د. نعمات محمد صفوت، من الرابط الالكتروني: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_

(٢) انظر بهذا المعنى نظرية الثبات النصي والمتغير الاقتصادي في القانون الدولي الخاص، د، اياد مطشر صيهود، دراسة تأصيلية، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، جامعة ذي قار، كلية القانون،٨-٩.

الاطارين، كمثال على ذلك فرنسا[1] تجتمع فيها متطلبات تطبيق المعيار الشكلي لأنها تمد مظلة القانون الدولي الخاص لأوسع مدى، مستوعبه كافة الموضوعات،

(١) المادة (٢١-١٨) من القانون المدني الفرنسي والتي قللت المدة الرسمية لمنح الجنسية للاجنبي المقيم في فرنسا إذا ما قدمة خدمات نافعة من خلال قدراتهم ومواهبهم العلمية والاقتصادية..

Article 18-21:1 °Pour l'étranger qui a accompli avec succès deux années d'études supérieures en vue d'acquérir un diplôme délivré par une université ou un établissement d'enseignement supérieur français ; °٢Pour celui qui a rendu ou qui peut rendre par ses capacités et ses talents des services importants à la France ; °٣Pour l'étranger qui présente un parcours exceptionnel d'intégration، apprécié au regard des activités menées ou des actions accomplies dans les domaines civique، scientifique، économique، culturel ou sportif.

وفي المادة (٢١-١٩) من القانون المدني الفرنسي والتي اعطت للأجنبي حق التجنس دون شروط إذا ادى خدمات استثنائية

L'étranger qui a rendu des services exceptionnels à la France ou celui dont la naturalisation présente pourla France un intérêt exceptionnel. Dans ce cas، le décret de naturalisation ne peut être accordé qu'après avisdu Conseil d'Etat sur rapport motivé du ministre competent)

وقانون الإقامة الفرنسي الذي منح بطاقات لإقامة متعددة السنوات أو ما يسمى (جواز سفر المواهب) لكل موظف مؤهل وموهوب والباحثين والمؤلفين والعاملين في الشركات ومؤسسات التعليم العالي أو يقوم باستثمار اقتصادي أو ممن كان له اثر في تحقيق التنمية البشرية وهذا ما جاءت به المادة (**L7-421**)و(**L11-421**)

Les cartes de séjour pluriannuelles portant la mention " passeport talent "، " passeport talent-carte bleueeuropéenne "، " passeport talent-chercheur " et " passeport talent-chercheur-programme de mobilité " prévues aux articles L. 421-9، L. 421-11 et L. 421-14 à L. 421-21 peuvent être délivrées dès la première admission au séjour de l'étranger. L'étranger qui occupe un emploi hautement qualifié، pour une durée égale ou supérieure à un an، et justifie

d'un diplôme sanctionnant au moins trois années d'études supérieures ou d'une expérience professionnelle

d'au moins cinq ans d'un niveau comparable se voit délivrer une carte de séjour pluriannuelle portant lamention " talent-carte bleue européenne " d'une durée égale à celle figurant sur le contrat de travail dans lalimite de quatre ans، sous réserve de justifier du respect d'un seuil de rémunération fixé par décret en Conseild'Etat ➔

ومتطلبات المعيار الموضوعي كونها من الدول الجاذبة للسكان، والاموال، وينشط فيها التحكيم، اضافة إلى الانضمام لعدد من الاتفاقيات (اتفاقية روما لسنة ١٩٨٠، اتفاقية فينا للبيع الدولي للبضائع لسنة ١٩٨٠، اتفاقية بروكسل لتنفيذ الاحكام الاجنبية) كما انها من الدول التي ينشط فيها الاجنبي بكافة العناوين (عامل، سائح، باحث، طالب علم، دبلوماسي، لاجئ...الخ) يرافق ذلك رغبتها في جذب النخب منهم (مورد بشري) فهذه الاوضاع تتطلب تدخل تشريعي لتنظيم اوضاع الاجانب مما يستدعي توفير المشرع قواعد للأجهزة القضائية والتنفيذية تعنى بمسائل القانون الدولي الخاص تحسبا لأي علاقة خاصة دولية تنشأ من جراء ذلك.

في حين اعتماد الدول ومنها ايطاليا للاتجاه الاول وبريطانيا للاتجاه الثاني ضيق من مظلة عدد قواعد القانون الدولي الخاص بحسب المعيار الشكلي يقابله سعة متطلبات نشاط الاجنبي والاستثمار حسب المعيار الموضوعي يجعل عدد القواعد اقل من فرنسا لكنها اكثر من باقي البلدان العربية وان المعيار الغائي كما سنلاحظ هو الذي ينهض بقوة قواعد الدول الاخيرة.

في حين اقتصار العراق على المعيار الشكلي وبشكل ضيق اعتماد متطلبات المعيار الموضوعي يجعل عدد القواعد اقل من الفئة الاولى والثانية والاهم من كل ذلك نستطيع ان نتجاوز هذا التقسيم باتجاه المعيار الغائي أو الوظيفي لنعرف مقدار أو صلاحية أو قابلية استقبال الدولة للأشخاص والاموال فكلما كانت قابليتها عالية فكلما نشطت قواعد القانون الدولي الخاص مقابل نشاط القواعد التي لها صلاحية لدمج الاشخاص والاموال بأموال الدولة انتج ذلك قواعد مطوره.

المادة (L1-111) من قانون الضمان الاجتماعي الفرنسي والذي يضمن لأي شخص يعمل أو يقيم في فرنسا تغطية تكاليف المرض والأمومة والأبوة تكاليف الأسرة ومخاطر العمل وتكاليف الصحة

Elle assure، pour toute personne travaillant ou résidant en France de façon stable et régulière، la couverture des charges de maladie، de maternité et de paternité ainsi que des charges de famille et d'autonomie.

الفرع الثاني: المعايير الفنية

بفعل تطور الحياة التقنية طرح عدة معايير لقياس جودة قواعد القانون الدولي الخاص وهي على نوعين:

أولاً: المعيار الالكتروني: وفيه تعتمد التقنيات الحديثة (الرقمنة) وهو يظهر بشكل قوي وواضح في الدول التي تملك قاعدة بيانات واسعة وتشهد تحول في ادارتها للموارد من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الحديث الالكتروني وهنا تتحرر قواعد القانون الدولي الخاص من المرتكزات المكانية محلقة في العالم الافتراضي.

ثانياً: المعيار الغائي: هذا المعيار يمكن ان يحصد اكبر قدر من الجودة للقواعد لتشكل بمجملها اوعية ومستوعبات لاحتواء الموارد البشرية والمادية والمالية وتوظيفها بأفضل ما يمكن. فقواعد القانون الدولي الخاص غير كافية للعمل مالم تتفاعل معها القواعد الحاكمة لإدارة الموارد والمتمثلة في (التأمين الصحي أو الاجتماعي، الاعفاءات الضريبية، التسهيلات والحسابات والخدمات المصرفية) والتي تعمل بجناحين احدهما رقابي (مكافحة الفساد)، والاخر تعظيم الموارد (تحقيق التنمية)[1].

المطلب الثاني: تأثير التكامل بين قواعد القانون الدولي الخاص في إدارة الموارد

تختلف جودة القواعد اقتصاديا بحسب نوع المسائل موضوع التنازع أو التطبيق فنجد بعض القواعد متساوية في عدد من الدول واخرى مختلفة بين الدول ولأجل الاحاطة بالموضوع فلابد من بحثه في فرعين:

(١) التنمية الاقتصادية دار الكتب المصرية، بنيامين هيجنز، مصر، ٢٠٢٠، ص١٥٧.

(1) (6° L'étranger qui a rendu des services exceptionnels à la France ou celui dont la naturalisation présente pour la France un intérêt exceptionnel. Dans ce cas, le décret de naturalisation ne peut être accordé qu'après avis du Conseil d'Etat sur rapport motivé du ministre competent)

الفرع الأول: التكامل في إطار المسائل

جودة القواعد تكون على قدر متساو في اطار مسائل الاحوال العينية والاجراءات (مسائل الاحوال الشخصية)، في حين تختلف جودتها من مسائل إلى اخرى كما في العلاقات العقدية وغير العقدية فتزداد في الدول التي تنشط فيها التجارة ذات التوجه الرأسمالي ويتراجع عددها في الدول التي تفرض قيود على التجارة والدول الاشتراكية والمختلطة(١).

خلاصة ما تقدم يمكن ان تكون الخارطة الجغرافية للقواعد على النحو التالي: دول تتفوق في عدد القواعد المعنية بمسائل الاشخاص والاموال والعقود وفرنسا نموذج لهذه الدول. ودول يتراجع فيها عدد القواعد المعنية في مسائل العقود والاشخاص والاموال ومثالها العراق ومصر(٢) تكاد تكون بشكل اقل في حين تتفوق في دول عدد قواعد العلاقات العقدية وغير العقدية ومثالها بريطانيا.

(١) انظر بهذا المعنى تناغم القضاء في ضوء قوانين الاعمال، قندسي عبد النور، بحث منشور في مجلة الوقائع، المؤتمر الدولي الثالث الفكر الاكاديمي وسيله لنمو المجتمعات وتطويرها، كلية الامام الكاظم اقسام الديوانية، اغسطس ٢٠٢٣، ص٤٢.

(٢) المادة (٢) من قانون الجنسية المصري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل لسنة ٢٠٠٤(يكون مصريا: ١- من ولد لأب مصري، أو لأم مصرية. ٢- من ولد في مصر من أبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط في مصر مولودا فيها ما لم يثبت العكس) المادة (١٨و١٩و٢٠) من قانون الإقامة المصري رقم ٨٩لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٥ والذي تنوعت فيها رخص الدخول و المادة (٣) من قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧(تتمتع جميع الاستثمارات المقامة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة. وتكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني.....)، وقانون التحكيم المصري قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ في المادة(٣) والتي إشارة إلى ((يكون التحكيم دولياً في حكم هذا القانون إذا كان موضوعه نزاعاً يتعلق بالتجارة الدولية) والمادة(٦) من القانون نفسة ((إذا اتفق طرفاً التحكيم على اخضاع العلاقة القانونية بينهما لأحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية أو أية وثيقة أخرى وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم)).

الفرع الثاني: تقييم التكاملية بين جودة القواعد في إدارة الموارد

التكاملية في اطار قواعد القانون الدولي الخاص تعني التعاون والاندماج والتضامن بين موضوعات القانون الدولي الخاص وليس التنافر فيما بينها وصولا إلى تحقيق وظائفه بشكل كامل على مستوى رفع اليقين القانوني والعدالة وتحقيق التعايش بين الأنظمة القانونية وبذلك فهي تأبى التنافر وهذا الاندماج والتفاعل[1] في القواعد على النحو المتقدم يخلق حالة من التوازن والتكامل بينهما. فالتكاملية تضفي تفاعل وتناسق مرن بين كل هذه القواعد، وهنا لابد أن تكون قواعد القانون الدولي الخاص ذات خصوبة عالية، ومتهيئة للاستجابة لقواعد إدارة أموال الدولة وأن الأخيرة يقتضي ان تكون ذات قوة فنية وعملية لاحتواء المكاسب البشرية والمادية الوطنية والاجنبية للقواعد الاولى، وبالنتيجة أن هم خصيصة لقواعد القانون الدولة الخاص في طار هذا التكامل، هي مرونتها وقابليتها للتكييف حسب المتغيرات البشرية والمالية، مقابل ذلك تحتفظ قواعد إدارة اموال الدولة بخصيصة عموميتها وامتدادها واستجابتها لاستقبال الأموال والأشخاص[2]، إذا إن القواعد الاولى تتصف في مرونتها وتكييفها للمتغيرات في الموارد البشرية النوعية، ومن خلالها تسعى الدولة إلى جذب المورد البشري النوعي الموجود في العالم أما لغرض تجنيسه ودمجه وطنيا كعنصر بشري أو مال مادي، أو لغرض الاستفادة من كفاءته وخبراته بدمجه في بلد إقامته كعنصر بشري،وفي الحالتين سوف يستفاد منه كمورد بشري في شخصه أو مورد مادي في ماله، إضافة إلى جذب رؤوس اموال الأجنبية لغرض الاستثمار من خلال قواعد الاختصاصين التشريعي والقضائي، كما يجب أن تكون قواعد إدارة الأموال مظلة تستظل بها كل الموارد، أيا كانت طبيعية أو مادية أو بشرية، فقواعد

(١) انعكاس التكاملية في موضوعات القانون الدولي الخاص، أ . د . عبد الرسول الأسدي، بحث غير منشور ' مصدر سابق، ص٣

(٢) انعكاسات التكاملية في اطار قواعد القانون الدولي الخاص، د.عبد الرسول عبد ارضا الاسدي و أ.م، ابراهيم عباس ابراهيم، بحث منشور في مجلة وقائع المؤتمر الدولي الثالث الفكر الاكاديمي وسيله لنمو المجتمعات وتطويرها، كلية الامام الكاظم ع اقسام الديوانية، اغسطس ٢٠٢٣، ص٩٢ وما بعدها

القانون الدولي الخاص تقوم بما يشبه جلب المواد الخام لمعمل قواعد إدارة الاموال بتحولها إلى مواد مصنعة على شكل رأس مال بشري أو مادي أو معاً، فالقواعد الاخيرة تستقبل مادة خام لصناعتها وطرحها كإنتاج يتناسب مع سوق العمل، فوجود قواعد تستقبل الموارد المادية والبشرية (قواعد القانون الدولي الخاص) وغياب الآليات الصناعية(قواعد إدارة الاموال) التي تحول هذه المادة الخام إلى موارد ودمجها بالثروات الوطنية (استثمار، عمل، تأمين، تجارة)، فتقدم الاولى مقابل تراجع الثانية لا يتحقق معه مقصود البحث والعكس هو الصحيح، والحل يجب أن يكون التطور والملائمة والتكييف ممتد في القواعد من النوعين، وهذا هو الوضع المثالي الموجود في فرنسا على سبيل المثال وليس الحصر، قانون عدد ٦٩١ السنة ٢٠١٦مؤرخ في ٩ديسمبر ٢٠١٦ يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية[١]، فالدولة هنا تعرض ما تقوم به من نشاطات اقتصادية لجمهور الشعب، لكي يكون الاخير مقيما وناقد لها وهو يدل على تفاعل بين ما تجنيه من موارد بشرية عبر قواعد القانون الدولي الخاص، وما تحوله إلى اموال بفضل قواعد إدارة أموال الدولة، كذلك القوانين التي تتعلق بالبرمجة والتنمية الشاملة وعدم المساواة العالمية فهو ممتد إلى خارج محيطهم كدولة فهم يطمحون إلى تحقيق المساواة على مستوى العالم، كذلك القوانين المتعلقة بتغيير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات البيئية، لما له من اهمية في مجال التنمية البشرية تنعكس على التنمية الاقتصادية[٢]، وفي مصر توجد هناك محاولات لكنها أقل مما في فرنسا وافضل مما هو في العراق، من جانب اخر نجد ان بريطانيا لديها محاولات تكاد تكون مقاربة

(١) المادة (٦) من قانون بالشفافية ومحاربة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية والاتي نصت على (امكانية التبليغ عن المخالفات من قبل أي شخص طبيعي يبلغ، بطريقة نزيهة وبحسن نية، عن جريمة أو جنحة، أو عن انتهاك خطير وواضح لالتزام دولي صادقت عليه فرنسا أو وافقت عليه بانتظام، أو عمل من جانب واحد صادر عن منظمة دولية. تم اتخاذها على أساس هذا الالتزام أو القانون أو اللائحة، أو تهديد خطير أو ضرر للمصلحة العامة، والتي لديها علم شخصي بها).

(٢) د.زيد بن محمد الروماني، اقتصاد **التنمية** استقلال ام استذلال، الطبعة الاولى، مكتبة الرشيد ناشرون، اللالوكة، الرياض، ٢٠٠٥، ص١٣ وما بعدها .

لفرنسا، وايضا دول الاتحاد الأوروبي من الاتفاقيات كتشريع اوربي (القانون الأوروبي) وهو مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بالزواج الطلاق والبيع الدولي للمنقول والبضائع والاجراءات و المعنية بالالتزامات التعاقدية لعام ١٩٨٠ وتلك المعنية بالالتزامات غير العقدية لعام ٢٠٠٧. لتشكل بمجموعها منظومة متكاملة من القواعد المعنية بتنازع الاختصاص التشريعي أو القضائي تتجاوب مع القواعد المعنية بإدارة الاموال.

وحسب ما تقدم يمكن القول ان هنالك قواعد ذات جنبة شخصية يمكن ان تسمى بالقواعد الشخصية، وقواعد ذات جنبة اقليمية تسمى بالقواعد الاقليمية، فالأولى تتعلق بالأشخاص[1] والثانية في الغالب تتعلق بالأموال والافعال والاشكال، ومن الممكن ان تكون هنالك قواعد مختلطة تجمع الجانبين الشخصي والمالي ويظهر انعكاس هذه القواعد على ادارة الدولة من خلال كسب المورد البشري بالقواعد الشخصية، وكسب الموارد المادية بالقواعد الاقليمية، وبذلك سوف تتفاعل مخرجات القواعد الشخصية والاقليمية والمختلطة مع القواعد المتعلقة بالموارد البشرية والمادية الاجنبية، فناتج التفاعل يتحقق في ايجاد قواعد قانونية ذات جدوى اقتصادية اي قواعد قانونية منتجة اقتصاديا وليس فقط قواعد قانونية تستهدف حل النزاع انما ما وراء حل النزاع اي ليس فقط كسب بشر انما ما وراء كسب البشر، وبتالي استثمار قواعد القانون الدولي الخاص بالتفاعل مع قواعد ادارة اموال الدولة، لنحصل على استثمار هذا التفاعل فالمادة الخام هي عبارة عن قواعد من هذه الفئة وتلك والمصنعة

(١) مثال القواعد المتعلقة بالأشخاص المادة (٢/١٨) من القانون المدني العراقي والتي نصت على (– ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في العراق وتترتب اثارها فيه، إذا كان احد الطرفين اجنبياً ناقص الاهلية وكان سبب نقص اهليته يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه، فان الاجنبي يعتبر في هذا التصرف كامل الاهلية، وقد كان هذا موقف القانون المصري واللبناني ينظر في ذلك د.سامي بديع منصور ود. عكاشة عبد العال، القانون الدولي الخاص طرق حل النزاعات الدولية الخاصة – الحلول الوضعية لتنازع القوانين – الجنسية الاجراءات المدنية والتجارية الدولية،الدار الجامعية، بيروت، ص٢١٧ .

هي عملية التفاعل والدمج فيما بينهما والمصنع هي الدولة. وهنا ستتحقق نتيجة التكامل.

ان قانون كل دولة يفترض ان يتضمن قواعد من النوعين على الوصف المتقدم، تتفاعل وتتكامل بطريقة غير مرئية مهمتنا هو الكشف عنها واظهارها، فالمشرع لم ينص صراحة على ان هذه القواعد من هذا الصنف تتفاعل أو تستجيب لقواعد اخرى، فأموال الدولة تنمو بحسب نسبة التفاعل بين القواعد اعلاه.

وعليه فأننا سوف نعيش تحت مظلة قواعد منتجة في الجانب الاقتصادي المالي المادي الطبيعي وهو ما حصلت عليه لدول المتقدمة، ففي اطار قواعد الجنسية[١] نبحث عما يقابلها من قواعد ادارة اموال الدولة، فأموال الدولة ممكن ان تكون بشرية وممكن ان تكون مادية، مثل قانون تنظيم اعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥[٢] ذات ارتباط عالي بقواعد تنازع الاختصاص التشريعي والقضائي من جهة وقواعد الإقامة من جهة اخرى باعتباره يدير اموال مادية، كذلك قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل يقترب ويلائم مع قواعد الإقامة وقواعد تنازع الاختصاص القضائي واوضح صورة للتفاعل تظهر في اطار التحكيم[٣]،المادة مقابل ذلك تقترب قواعد قانون العمل في ادارة الموارد البشرية من قواعد الجنسية، ونفس الحالة فان قواعد مكافحة الفساد في تنظيم نشاط المورد البشري والمادي تقترب من قواعد الجنسية عن طريق منع مزدوج الجنسية يتولى مستوى امني رفيع اذ قد يؤثر على المصلحة العامة وقواعد تنازع الاختصاص التشريعي، فالمقاربة والتلائم بين القواعد من النوعين يأتي من خلال المشتركات التي تجمعهما والتي تتمثل في طبيعة الموضوع

(١) ينظر قانون الجنسية العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ المعدل .

(٢) المادة (١٢/ حادي عسر) من قانون التامين لسنة ٢٠٥ (مكافحة غسيل الاموال في انشطة التامين).

(٣) المادة (٢٧) من قانون الاستثمار العراقي والتي تنص على (اولا – تخضع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون إلى القانون العراقي و ولاية القضاء العراقي، و يجوز الاتفاق مع المستثمر على اللجوء إلى التحكيم التجاري (الوطني أو الدولي) وفق اتفاق يبرم بين الطرفين يحدد بموجبه اجراءات التحكيم وجهته و القانون الواجب التطبيق.

كونه شخصي ام مالي.

ان هذه القواعد بتفاعلها تكون ادوات لتخزين وتعبئة الدولة بالموارد البشرية والمادية الوطنية والاجنبية وان هذه الحزمة من الموارد تشكل اغناء وانماء لأموال الدولة. وعليه نصل إلى ما يأتي:

قواعد القانون الدولي الخاص	قواعد ادارة اموال الدولة	حاصل التفاعل بين القانونين
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد الاستثمار	رأس مال مادي في الغالب
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي وقواعد الإقامة	قواعد العمل	رأس مال مادي في الغالب
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد التامين	رأس مال مادي
قواعد الإقامة وتنازع الاختصاص القضائي والتشريعي	قواعد حماية المستهلك	رأس مال مادي وبشري

إنَّ التفاعل بين هذه القواعد في الدول المتقدمة يكون مرن لمرونة القواعد المتفاعلة بينها في حين يكون التفاعل في اطار الدول النامية موزع إلى قسمين تفاعل متواضع وتفاعل جامد، والسبب في ذلك يعود إلى تواضع القواعد في البعض منها والجمود في البعض الاخر، وتقف وراء ذلك جملة عوامل سياسية واقتصادية وثقافية[1].

الخاتمة

نخلص من خلال ما تقدم إلى جملة استنتاجات نقترح على وفقها بعض التوصيات وهي

أولاً: الاستنتاجات

١- ان الجودة الاقتصادية لقواعد القانون الدولي الخاص تبدا في قواعد التوزيع الدولي للأفراد (الجنسية والاقامة) فمدخلاتها تفضي إلى مخرجات تصب في قواعد توزيع الاختصاص القانوني (تنازع الاختصاص التشريعي الاختصاص القضائي) لتحقق بالنتيجة موارد اقتصادية بشرية ومادية.

(١) التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الان د.رواء زكي يونس الطويل سان، الطبعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٩، ص٩٢ وما بعدها.

٢-هناك تفاوت في دور قواعد القانون الدولي الخاص في تعزيز الموارد البشرية والمالية فمساهمة قواعد الجنسية والموطن ومركز الاجانب ستكون اكبر في تعزيز الموارد البشرية في حين سنجد لاحقا ان قواعد تنازع الاختصاص تساهم في تعزيز الموارد المادية بشكل اكبر، فكافة القواعد المتقدمة توجه كوسيلة قانونية لتحقيق غايات اقتصادية.

٣- ان القواعد صاحبة الحظ الاوفر في تحقيق الجودة الاقتصادية هي تلك التي تستهدف تحقيق التنمية البشرية ابتداء لانها الطريق الممهد لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الشاملة وتتمثل تلك القواعد بقواعد الجنسية والاقامة.

٤- سنشهد دول مصدرة للسكان والاموال (مورد بشري ومالي) واخرى مستوردة له، أو بعبارة اخرى دول طاردة واخرى جاذبة. فستكون الاولى غنية بالموارد البشرية والمادية الثانية فقيرة لها.

٥-الدول التي تشتد فيها حركة قواعد القانون الدولي الخاص هي الدول المتقدمة، في حين هذه الحركة ستكون خاملة أو ضعيفة في دول اخرى.

٦-تعتمد حركة وقوة قواعد القانون الدولي الخاص عالميا بشكل افقي على مقدار عناية المشرع الوطني بصياغة تلك القواعد فكلما كانت عنايته عالية كلما تمكنت الدولة من توجيه حركة العلاقة الافقية باتجاه فئات متميزة من الاشخاص والاموال وهذا ما نشهده في الدول المتقدمة حيث نجد هناك تعديلات مستمرة على قواعد الجنسية كما لاحظنا في اطار القانون المدني الفرنسي وكذلك قانون الإقامة الفرنسي اكثر مما هو عليه في التشريع العراقي والمصري.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستفادة من الاستنتاجات المتقدمة نوصي المشرع العراقي ما يلي:

١ - تعديل قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ بإضافة نص يتضمن منح

الجنسية العراقية لذوي الكفاءات بكافة المستويات بإقامة قصيرة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة.

٢- تعديل نص المادة (١٥) من قانون الجنسية النافذ برفع عبارة المتجنس بالجنسية العراقية واحلال محلها عن كل عراقي إلى نهاية النص.

٣- النص في قانون تنظيم اعمال التامين على اشتراط تامين الشركات الاجنبية لدى الشركات التامين الوطنية وتعديل نص المادة (٢٨) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بإضافة عبارة على ان يشترط منح الاجازة الاستثمارية استحصال وثيقة التامين من لدى شركة التامين الوطنية أو احد فروعها.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١. اضاءات في التنمية البشرية، وقياس دليل الفقر الدولي، د. وسن عبد الرزاق حسن، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٣.

٢. التنمية الاقتصادية دار الكتب المصرية، بنيامين هيجنز، مصر، ٢٠٢٠.

٣. التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان د. رواء زكي يونس الطويل سان،،الطبعة الاولى، الاردن، ٢٠٠٩.

٤. نظرية الثبات النصي والمتغير الاقتصادي في القانون الدولي الخاص، د، اياد مطشر صيهود،دراسة تأصيلية، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد ٢٢، جامعة ذي قار ' كلي القانون

ثانياً: البحوث والمحاضرات

١. اتفاقية نيويورك وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية، د.فوزي محمد سامي، مجلة التحكيم العربي العدد الأول، الطبعة الثالثة.

٢. الأساس الاقتصادي لمنح الجنسية،احمد محمد فاضل، دراسة قانونية مقارنة، كلية القانون، جامعة القادسية،٢٠٢٠،ص٤١.

٣. الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد، د.حسن حنتوش وعقيل كريم، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق السنة الخامسة العدد الثالث، ٢٠١٣.

٤. انعكاس التكاملية في موضوعات القانون الدولي الخاص، د.عبد الرسول الأسدي، بحث غير منشور.

٥. أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره، د.محمد عبدالحميد العلوي، بحث منشور في مجلة تهامة، العدد العاشر،٢٠١٦.

٦. تطور العلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي، د.فلاح خلف الربيعي،،شبكة الاعلام العراقي، جريدة الصباح، العراق –بغداد، ٢٠١١/٦/٩.

٧. تناغم القضاء في ضوء قوانين الاعمال، قندسي عبد النور،، بحث منشور في مجلة الوقائع، المؤتمر الدولي الثالث الفكر الاكاديمي وسيله لنمو المجتمعات وتطويرها، كلية الامام الكاظم اقسام الديوانية، اغسطس ٢٠٢٣.

٨. التنمية الريفية واثرها على الاستيطان الريفي في ناحية المدحتية، سماح ابراهيم شمخي، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية في كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، المجلد ١،العدد ١٨.

٩. التنمية و التلوث، د.حسين وحيد عزيز الكعبي، بحث منشور في مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ١٩، ٢٠١٥.

١٠. جهود الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد، د.محمد فتحي محمد إبراهيم، بحث منشور في مجلة روح القوانين – العدد الثالث والتسعون – إصدار يناير ٢٠٢١ .

١١. دور قواعد القانون الدولي الخاص في تحقيق التنمية د.عبد الرسول عبد الرضا الاسدي، بحث غير منشور .

١٢. سلطات واجراءات الكشف عن المخالفة المالية – دراسة في التشريع الفرنسي، سيف محمد محسن، د. تغريد محمد قدوري، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية/ المجلد ٣٧ /الجزء الأول/ كانون الثاني، ٢٠٢٣.

١٣. القانون الدولي الخاص، د. ممدوح عبد الكريم، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧٣.

١٤. محاضرات القيت على طلبة دكتورا القانون الخاص في معهد العلمين، د.عبد الرسول عبد الرضا، ٢٠٢٤.

١٥. مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، خالد صالح عباس، م جلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، المجلد ٢١، العدد، ٢، ٢٠١٣ .

ثالثاً: القوانين

١. القانون المدني الفرنسي.

٢. قانون الضمان الاجتماعي الفرنسي.

٣. قانون الجنسية المصري رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل لسنة ٢٠٠٤

٤. قانون الإقامة المصري رقم ٨٩لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٥

٥. قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

٦. قانون التحكيم المصري قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

٧. قانون الجنسية العراقي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ المعدل

٨. قانون التامين لسنة ٢٠٥ (مكافحة غسيل الاموال في انشطة التامين)

رابعاً: المواقع الالكترونية:

١. دور قواعد القانون الدولي في مكافحة الفساد،د. نعمات محمد صفوت، من الرابط الالكتروني: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_

2 - LOI n° 2021-1031 du 4 août 2021 de programmation relative au développement solidaire et à la lutte contre les inégalités mondiales >

https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043898536/

٣ – والتنمية الاقتصادية: ويقصد بها إيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر ينظر بحث منشور على الربط التالي:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2018_03_06!08_49_50_PM.docx